نظام التعليم في البرازيل (١٩٣٠- ١٩٤٦)

م.د. أكــرم عبــاس عمــران

Email :dr.akramomran77@gmail.com

وزارة التربية – المديرية العامة لتربية بابل

الملخص:-

يتناول هذا البحث أثر الحراك الثوري عام ١٩٣٠ على نظام التعليم في البرازيل، وهو الحدث الذي أنهى حقبة الجمهورية القديمة، أو ما عُرف بجمهورية الزعماء الإقطاعيين (الكورون)، ومع وصول غيتوليو فارغاس[١١] إلى مقر الحكومة الفيدرالية في قصر كاتيتِه، انتهت عملياً سياسة "القهوة بالحليب ."[٢٢]

في المرحلة الأولى من عصر فارغاس، الممتدة بين عامي ١٩٣٠- ١٩٣٧، يسلط البحث الضوء على أبرز الإجراءات التي شهدتها تلك الفترة، ومن أهمها: تأسيس وزارة التعليم والصحة العامة؛ إصلاحات التعليم الثانوي والعالي عام ١٩٣١ والتي قادها فرانسيسكو كامبوس وزير التعليم والصحة العامة آنذاك؛ إصدار "بيان الرواد من أجل تربية جديدة "عام ١٩٣٢؛ إصدار دستور الاتحاد لعام ١٩٣٤؛ إلى جانب مبادرات الإصلاح التعليمي التي طرحتها مؤسسات المجتمع المدني .

أما المرحلة الثانية الممتدة خلال الأعوام (١٩٣٧- ١٩٤٥)، فيرصد البحث خلالها الإنجازات والتحديات التي أثرت على العملية التعليمية، والتي تشمل :دستور الاتحاد لعام ١٩٣٧؛ القوانين التنظيمية المتعلقة بالتعليم؛ تطوير التعليم التقني؛ تنظيم التعليم الابتدائي وبرامج إعداد المعلمين، لينتهي البحث بتحليل لدستور الاتحاد لعام ١٩٤٦ وأثره على قطاع التعليم.

الكلمات المفتاحية: حكومة فارغاس؛ السياسة التعليمية؛ القوانين التنظيمية للتعليم؛ دستور الاتحاد للأعوام ١٩٣٤ و١٩٣٧ و١٩٤٦.

The Education System in Brazil (1930–1946)

Lecturer PhD. Akram Abbas Omran
General Directorate of Education of Babil

.

Abstract:-

This research offers a contextualized analysis of the main consequences for Brazilian education resulting from the revolutionary movement of 1930, which brought an end to the Old Republic, also known as the "Republic of the Colonels." With the arrival of Getúlio Vargas at the Catete Palace, the seat of the Federal Government, the so-called "coffee-with-milk politics" came to an end. In the first phase of the so-called "Vargas Era" (1930–1937), the author examines the following initiatives: the creation of the Ministry of Education and Public Health; the reform of secondary and higher education (1931), also known as the Francisco Campos Reform, named after the then Minister of Education and Public Health; the Manifesto of the Pioneers of New Education (1932); the Federal Constitution of 1934; and educational reform projects originating from civil society. In the second period, from 1937 to 1945, the text addresses the following themes: the Federal Constitution of 1937; the Organic Laws of Education; the organization of technical education; primary education and teacher training through the Normal Course, concluding with an analysis of the Federal Constitution of 1946.

.

Keywords: ***Vargas government; educational policy; Organic Laws of Education; Federal Constitutions of 1934, 1937, and 1946.***

بسم الله الرحمن الرحيم

المطلب الأول: التعليم خلال حكم غيتوليو فارغاس خلال الأعوام ١٩٣٠- ١٩٤٥:

يُعَدّ انهيار بورصة نيويورك عام ١٩٢٩ أحد أبرز الأحداث التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، وكان من بين تداعياته البارزة عدم قدرة الحكومة البرازيلية على مواصلة تطبيق السياسة الاقتصادية المتبعة منذ عام ١٩١٠ والمتعلقة بمحصول البن، وقد أسهم هذا الانهيار، إلى جانب تصاعد مظاهر السخط الشعبي التي طغت على البلاد خلال الاعوام ١٩٢٠- ١٩٣٠، في إشعال شرارة ما أصبح يُعرف بـ"ثورة ١٩٣٠"، التي تزعمها السياسي الغاوتشو غيتوليو فارغاس.[١]

شهد التعليم تغيرات مهمة ومبادرات واسعة النطاق، فخلال فترة الحكومة المؤقتة ١٩٣٠- ١٩٣٤، إذ وُجه تركيز كبير نحو تطوير قطاع التعليم، ففي ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٠، تم تأسيس وزارة التعليم والصحة العامة، وتم تعيين فرانسيسكو كامبوس، القانوني البارز، كأول وزير لها، ويمكن تقسيم فترة قيادة فارغاس للحكومة الفيدرالية إلى مرحلتين رئيستين: الجمهورية الثانية ١٩٣٠- ١٩٣٧ والجمهورية الثالثة ١٩٣٧-١٩٤٥.

برزت في فترة الجمهورية الثانية ١٩٣٠- ١٩٣٧ العديد من الاحداث الاساسية التي كان لها تأثير ملحوظ على التعليم، وكانت هذه الأحداث تتمحور حول جهود الإصلاح والتحديث التي شهدها هذا المجال الحيوي.[٢] وهي كما يلي:

أ) إنشاء وزارة التعليم والصحة العامة.

ب) إصلاح التعليم الثانوي والتعليم العالي ١٩٣١.

ت) بيان الرواد من أجل تربية جديدة ١٩٣٢.

ث) دستور الاتحاد لعام ١٩٣٤.

ج) مشروع الإصلاح التعليمي الصادر عن المجتمع المدني.

إصلاح التعليم الثانوي والتعليم العالي:

عند صدور المرسوم رقم ١٩،٨٥١ بتاريخ ١١ نيسان ١٩٣١، قام وزير التعليم فرانسيسكو كامبوس بإرساء توجهات جديدة للتعليم الثانوي والتعليم العالي، وتجلت أهداف التعليم الثانوي بوضوح في مذكرة التبرير التي رافقت مرسوم الإصلاح، إذ تناولت المذكرة الغاية الأوسع للتعليم الثانوي مقارنة بما يُنظر إليه عادة، حيث غالباً ما يتم اعتباره مجرد وسيلة لإعداد الطلاب للمرحلة الجامعية، متغافلين عن دوره الرئيسي في تعزيز القدرات العقلية والفكرية، وتتجسد هذه الوظيفة الأساسية في تطوير مهارات التقدير والتحليل واتخاذ القرارات، التي تعد ضرورية في كافة مجالات النشاط الإنساني، كما تشدد على أهمية تدريب الذكاء على فهم المشكلات في صورتها الدقيقة وابتكار الحلول المناسبة لها.[٣]

وفاقًا للمرسوم رقم ١٩،٨٥١، يتم تنظيم التعليم الثانوي إلى قسمين رئيسين، الأول يستمر لمدة خمس سنوات ويوازي التعليم الإعدادي، يعقبه القسم التكميلي الثاني الذي يمتد لسنتين ويتميز بطابعه التخصصي، حيث يتفرع إلى ثلاث مسارات هي: المسار ما قبل القانوني، والمسار ما قبل الطبي، والمسار ما قبل (المهني) التقني، ومع ذلك، فإن هذا التنظيم أدى عمليًا إلى تناقض مع ما جاء في مذكرة التبرير السابقة، إذ ظل التعليم الثانوي يُنظر إليه كمرحلة تحضيرية للدخول إلى الجامعة.[٤]

إلى جانب ذلك، بقي المحتوى الدراسي موجهاً نحو تعزيز وخدمة نخبة فكرية يراد تشكيلها، إذ يمكن فهم التناقض القائم بين سياسة التنمية الصناعية التي تبنّاها فارغاس والإصلاح التعليمي الذي اقترحه وزيره للتعليم من خلال إدراك أن التيارات المحافظة المرتبطة بالقطاع الزراعي لم تتلقَ سوى هزيمة جزئية خلال ثورة عام ١٩٣٠، واستمرّت في الحفاظ على نفوذ كبير داخل الحكومة، وخصوصاً في وزارة التعليم.

تجدر الإشارة إلى أن تعيين فرانسيسكو كامبوس في منصب وزير التعليم جاء بدعم قوي من الكنيسة الكاثوليكية، مستنداً إلى تأثير إحدى أبرز الشخصيات الفكرية الكاثوليكية، وهو المفكر ألسيو دي أموروزو ليما (المعروف بترستانو دي أتايْدي) بهذا الدعم، سعى فارغاس إلى كسب تأييد الإكليروس الكاثوليكي، وهو ما انعكس في قراره بالتخلي عن التعليم العلماني وتسهيل إعادة إدخال التعليم الديني الكاثوليكي، خاصة على مستوى المرحلة الابتدائية، من خلال تدخل مباشر منه.

يتضح أن هذه التوجهات لم تكن تسعى إلى وضع أسس لنظام وطني يشمل التعليم العام، وهذا يفسر غياب أي مبادرات إصلاحية تتعلق بالتعليم الابتدائي أو التربية الشعبية، وبذلك استمرّ التركيز على إعادة تنظيم التعليم مقتصراً فقط على المستويات العليا، وبالأخص التعليم الجامعي.

تركّز الاهتمام بشكل أساس على مراحل التعليم العالي والثانوي، مما يعني أن فرانسيسكو كامبوس أغفل بشكل كامل الحاجة إلى تلبية المتطلبات التعليمية الجديدة التي ظهرت نتيجة عملية التصنيع، وهي العملية التي سعى فارغاس للنهوض بها من خلال تبنّي نموذج "التنمية الوطنية"، كما أشار رومانيلّي إلى أن تعزيز الرأسمالية الصناعية في البرازيل، التي تجسدت في انقلاب عام ١٩٣٠، كان له أثر لا يُمكن إنكاره في ظهور متطلبات تعليمية جديدة. ففي المرحلة السابقة، ومع هيمنة النظام الأوليغارشي، لم تكن الحاجات التعليمية موضع اهتمام لا من جانب السكان ولا من السلطات القائمة، على الأقل فيما يتعلق بالنوايا الفعلية، غير أن التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي ترسّخت في ثلاثينيات القرن العشرين أحدثت نقلة جوهرية في الطموحات المجتمعية نحو التعليم، مما أثر بدوره على دور الدولة وأعاد تشكيل مسؤولياتها.[٥]

يعود انخفاض الإقبال على التعليم إلى سيطرة القطاع الزراعي على الاقتصاد في البرازيل، فضلاً عن اعتماد هذا القطاع على أساليب إنتاج قديمة .كما ساهمت قلة الكثافة السكانية وضعف معدلات التحضر في البلاد في الحفاظ على هذه الوضعية القائمة.[٦]

وعلى الرغم من الطابع النخبوي والمحافظ للإصلاح، فقد أسهم في إحداث تغير جذري في واقع التعليم الثانوي السائد، إذ تم اعتماد منهجية الصفوف المتدرجة واعتماد الدوام الإلزامي بشكل نهائي، إذ تم تقسيم التعليم الى دورتين رئيسيين: الأولى دورة أساسية مدتها خمس سنوات، والثانية دورة تكميلية تستمر لمدة سنتين، مع فرض اجتياز كلتا الدورتين كشرط أساس للالتحاق بالتعليم العالي، كما تم تأسيس نظام تفتيش فيدرالي لضمان جودة التعليم، وإعلان المدارس الثانوية الرسمية متساوية مع مدرسة بيدرو الثاني في المستوى، مع منح المدارس الثانوية الخاصة فرصاً مماثلة بشرط امتثالها لنظام التفتيش

الفيدرالي المحدث، ولتحقيق تلك الأهداف، تم استحداث منصب " المشرف"، ووضع قواعد صارمة لمزاولة مهنة التدريس وتسجيل المعلمين لدى وزارة التعليم.(٧)

ينبغي الإشارة الى أن الطابع النخبوي للنظام التعليمي لم يكن مقتصراً على المحتوى الدراسي الموسوعي فقط، والذي كان يخدم مصالح الطلاب المنتمين للطبقات الاجتماعية العليا، بل يمتد ليشمل نظام التقييم الدراسي الذي تم إقراره كجزء من الإصلاح التعليمي، وفي السياق ذاته، أوضح الباحث رومانيلي ذلك بالقول: **"أن المنهج الموسوعي مع نظام تقييم صارم ومدار من قبل المركز، كان متطلباً ومبالغاً فيه من حيث عدد الاختبارات والامتحانات، مما أضفى طابع الانتقائية على النظام بأكمله"**(٨)، كما أشار الى أن: **"كلا المرسومين أكدا في موادهما على نظام تقييم أتسم بشدة الانتقائية"**(٩).

يبدو من الواضح ان النظام لم يكن تعليمياً بالمعنى الحقيقي بقدر ما كان يعتمد بشكل أساس على الامتحانات، أنَ النظام التعليمي المعني لم يكن في جوهره نظاماً تعليمياً فعّالاً أو متكاملاً، بمعنى أنه لم يركز على عملية التعلّم نفسها، مثل تنمية المهارات او تطوير الفهم أو توفير بيئة تربوية حقيقية، بل كان يعتمد بدرجة أساسية على الامتحانات كمعيار وحيد لتقييم الطلاب.

وهذا يعني أنَ دور الطالب في هذا النظام كان يتمحور حول النجاح في الاختبارات أكثر من اكتساب المعرفة أو بناء القدرات التعليمية. وبالتالي، فإن الطالب الذي يتمكن من اجتياز هذا النظام الصعب والمبني على الامتحانات فقط خلال مدة تمتد بين خمس إلى سبع سناوت، يُنظر إليه على أنه يتمتع بـ امتياز حقيقي، ليس لأن النظام تعليمي بالمعنى العميق، بل لكون النجاح فيه بحد ذاته يُعدً إنجازاً نظراً لطبيعته الصارمة والمعتمدة على الاختبار دون دعم تعليمي فعّال.

بيّان رواد التربية:

اتسمت ثلاثينيات القرن العشرين بصراع أيديولوجي حاد امتد إلى الساحة السياسية والاقتصادية، وأنعكس أثره بشكل واضح على قطاع التعليم، إذ لم يكن ذلك الحدث

مقتصراً على البرازيل فحسب، بل في أوربا أيضاً عندما برزت الفاشية في إيطاليا وترسخت الستالينية في الاتحاد السوفييتي، كما صعد النازيون الى سدة الحكم في المانيا.

تلك التحولات الاوربية لم تمر دون تأثير على المشهد الفكري والسياسي في البرازيل، خاصة في المجالين السياسي والتعليمي، فعلى الصعيد السياسي، ظهرت منافسات بارزة بين الجبهة الوطنية للتحرير والتي تأثرت بشكل كبير بالفكر الشيوعي وقادها لويز كارلوس بريستيس، المعروف بلقب " فارس الأمل"، وبين الحركة الاندماجية البرازيلية (AIB)[١٠] بقيادة بلينيو سالغادو والتي حظيت بدعم كبير من الكنيسة الكاثوليكية.[١١]

أما في المجال التربوي، فقد انعكست تلك الانقسامات السياسية بشكل واضح، إذ توحد المثقفون الليبراليون والاشتراكيون والشيوعيون، الذين كان لبعضهم مساهمات إصلاحية في قطاع التعليم داخل ولاياتهم، حول فكرة " المدرسة الجديدة"، وعلى الجانب الآخر، أنضم الكاثوليك والمحافظون بمختلف توجهاتهم الى مشروع يدعو لتجديد التعليم بمنظور محافظ.[١٢]

تكمن نقاط الخلاف الرئيسة في أربع محاور: إلزامية التعليم الابتدائي، اعتماد منهج دراسي علماني، التعليم المشترك بين الذكور والاناث، مجانية التعليم.[١٣]

والمسلَّم به أنَّ الكنيسة الكاثوليكية لم تكن مستعدة للتخلِّي عن النفوذ الكبير الذي كانت لا تزال تمارسه في القطاع التعليمي.

اجتمع الطرفان في المؤتمر الوطني للتعليم الذي أقيم في كانون الأول ١٩٣١، استجابةً لدعوة فارغاس بهدف تقديم توجيهات تسهم في صياغة مشروع تعليمي وطني، ومع ذلك لم تتمكن المجموعتان من التوصل الى أي أتفاق، وبسبب ذلك الانسداد، تم تكليف ستة وعشرين مشاركاً بقيادة فرناندو دي أزيفيدو، بإعداد وثيقة التي أصبحت تُعرف فيما بعد باسم "بيان رواد التربية الجديدة"، وقد علَّق رومانيلي على ذلك الحدث مشيراً إلى أنه :" **عندما أنعقد المؤتمر الوطني الرابع للتعليم في كانون الأول ١٩٣١، وطلبت الحكومة وضع توجيهات لسياسة تعليمية وطنية، بلغ النقاش حول التعليم العلماني والمدرسة الحكومية المجانية، حداً من التوتر جعل من الصعب توفير الظروف اللازمة للرد على مطلب الحكومة،**

هذا الامر أظهر غياب تعريف واضح لماهية حركة التجديد التربوي وأهدافها، ونتيجة لذلك، قرر قادة الحركة تحديد مبادئهم وإعلانها بشكل علني عبر وثيقة موجهة الى الشعب والحكومة"[١٤] وبالتالي ظهر بيان رواد التربية الجديدة ونُشر عام ١٩٣٢.

محتوى بيّان الرواد:

لا يقتصر البيان على تحديد حالة التعليم في البرازيل فحسب، بل قدم اقتراحاً لإنشاء نظام تعليمي وطني متكامل، إذ يتبلور الاقتراح في صيغة برنامج تربوي شامل يمكن تلخيص أبرز نقاطه على النحو التالي:

١- إنشاء نظام تعليمي متكامل ومرن يتمتع ببنية يكون فيها قادر على تلبية احتياجات المجتمع البرازيلي، ومتوافقاً مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في العالم الحديث، ويرتكز هذا النظام على المبادئ التالية:

أ) اعتبار التربية بمختلف مستوياتها وظيفة اجتماعية أساسية وخدمة سياسية في جوهرها، تقع مسؤوليتها على عاتق الدولة، وبالتعاون مع المؤسسات الاجتماعية كافة.

ب) تولي الولايات الفيدرالية مسؤولية تنظيم التعليم وتمويله وتقديمه عبر كافة مراحله التعليمية، وذلك وفق مبادئ وقواعد يتم تحديدها ضمن الدساتير والقوانين الاتحادية، وفي المقابل تتحمل الحكومة الاتحادية مسؤولية التعليم في العاصمة وتقديم دعم أضافي عند الحاجة في حال نقص الموارد، إلى جانب دور وزارة التعليم في الإشراف والتنسيق والتحفيز.

ت) يجب أن يقوم النظام التعليمي على أسس تربوية شاملة تستوعب جميع أبعاد النمو البشري، مع ضمان التعليم المشترك بين الجنسين والتوافق مع القدرات الفطرية للمتعلمين، كما يجب أن يكون هذا النظام موحداً لجميع المواطنين وعلمانياً، مع جعل التعليم الابتدائي من سبع الى أثنتا عشرة سنة إلزامياً ومجانياً، وينبغي أن تتدرج الإلزامية حتى سن ثمانية عشر، مع التزام الدولة بضمان مجانية التعليم في جميع المراحل التعليمة.

٢- يجب تنظيم التعليم الثانوي من أثنتا عشرة الى ثمانية عشر سنة بأسلوب مرن ذي أهداف اجتماعية واضحة، بحيث تُصمَّم المدارس لخدمة المجتمع وليس للحفاظ على التقاليد الكلاسيكية فقط، ويكون الهدف توفير فرص تعليمية متساوية للجميع من خلال نظام ديمقراطي يشمل ثلاث سنوات من التعليم الثقافي العام المشترك، يليها تنوع في المسارات التعليمية: الفكرية والعلمية (العلوم والانسانيات) أو العلمية والتقنية (الدراسات المهنية).

٣- ينبغي تطوير منظومة المدارس التقنية والمهنية في المستوى الثانوي والجامعي باعتبارها محوراً أساسياً لدعم الاقتصاد الوطني، وعلى هذا الأساس، يتم توزيع التخصصات داخل هذه المدارس لتشمل مجالات مثل الزراعة والتعدين وصيد الأسماك، والصناعة والمهن، والنقل والتجارة، بهدف إعداد كوادر متخصصة وعمال مهرة في مختلف المجالات الصناعية.

٤- يلزم إنشاء مراكز ومؤسسات متخصصة للقياس النفسي والتوجيه المهني، تكون وظيفتها الرئيسة معالجة قضايا التوجيه والاختيار المهني بشكل علمي، الهدف منها تحقيق التكيف بين الوظائف والإمكانات الطبيعية للأفراد بما يخدم النمو المهني والاجتماعي.

٥- تنظيم الجامعات بحيث تتمكن من أداء وظائفها الأساسية: إنتاج المعرفة العلمية ونقلها الى الأجيال القادمة، وتشمل الجامعات ضمن مؤسساتها ومراكزها المختلفة، مجالات البحث العلمي والثقافة الحرة: إعداد المعلمين لمختلف مراحل التعليم، تدريب المتخصصين في المهن العلمية، وتعزيز الثقافة العلمية والأدبية والفنية عبر برامج شاملة تخدم المجتمع.

٦- تأسيس صناديق تعليمية مستقلة ذات موارد اقتصادية متنوعة لدعم وتطوير التعليم في مختلف مراحله، يُموَّل هذا الصندوق من نسبة محددة من الضرائب الوطنية والمحلية، ومن مصادر مالية خاصة أخرى.

٧- ضرورة فرض الرقابة على المؤسسات التعليمية الخاصة كافة والتي تعمل بالتعاون مع الدولة في مجال التربية والتعليم، ويشمل ذلك دورها في أي مرحلة تعليمية وفقاً للمعايير الوطنية المحددة أو عبر نشاطها كمراكز لتجريب وتطوير المنظومة التعليمية. (١٥)

٨- تطوير المؤسسات المخصصة لتربية الطفل ورعايته في مراحل ما قبل المدرسة يعد من الأساسيات الضرورية التي تتطلب عناية خاصة مثل دور الحضانة، مدارس الأمومة، رياض الأطفال، ويشمل دعم المؤسسات التي تساند الطفل قبل وبعد مرحلة المدرسة، كخدمات الرعاية الصحية السليمة، كما يجب تعزيز دور العيادات المدرسية ومعسكرات الاجازات والمدارس المتخصصة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة الى مرافق التربية البدنية كالملاعب والمسابح، ومن الضروري التركيز على المؤسسات التي تسهم في خلق أجواء مدرسية اجتماعية طبيعية تعزز روح التعاون والتضامن الاجتماعي مثل التعاون المدرسي وصندوق الدعم المدرسي، وينبغي العمل على تقوية العلاقة بين المدرسة والبيئة المحيطة بها من خلال جمعيات أولياء الأمور والمعلمين والمجالس المدرسية، كما أن برامج التبادل التعليمي بين الولايات وعلى المستوى الدولي لكل من الطلبة والمعلمين تعد من الركائز الرئيسة لتقديم تجربة تعليمية أكثر شمولاً وتنوعاً، كما يجب دعم المؤسسات التي تسعى لنشر التربية والثقافة كالمكتبات المدرسية والمتاحف المدرسية واستخدام وسائل مثل الإذاعة والسينما التعليمية.

٩- إعادة تنظيم الإدارة المدرسية والخدمات الفنية التعليمية وتعد خطوة حاسمة لضمان تحقيق أهداف التعليم بفاعلية، وينبغي أن تكون هذه الإدارات مهيأة للعمل بكفاءة وسرعة لتحقيق نتائج ملموسة بأقل التكاليف الممكنة، وأن تخضع عملياتها لدراسات علمية دقيقة لضمان رقابة صارمة على نتائجها، ومن المهم أن يكون النظام متجدداً باستمرار عبر إشراك فرق متخصصة من الباحثين والمحللين التربويين والاجتماعيين للاستفادة من البحوث والتحليلات والإحصاءات والتجارب التربوية.

١٠- إعادة بناء نظام تعليمي بما يحقق العدالة الاجتماعية والتفاعل بين مختلف الشرائح الاجتماعية، فذلك يتطلب توفير نظام مدرسي موحد يبدأ من رياض الأطفال ويمتد حتى الجامعة، الهدف هو ضمان اختيار الكفاءات الأفضل وتقديم أقصى دعم لتحقيق النمو الشامل للمتعلمين، سواء العاديين عبر المدارس الحكومية العامة أو ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال صفوف تفاضلية ومدارس متخصصة تلبي متطلباتهم التربوية بالشكل الأمثل. (١٦)

تم اعتماد دستور جمهورية الولايات المتحدة البرازيلية في السادس عشر من تموز عام ١٩٣٤، وعلى إثره تم انتخاب غيتوليو فارغاس لفترة رئاسية مدتها أربع سنوات، إذ سعى الدستور بشكل عام لتحقيق توازن بين الشرائح المختلفة، فمن جانب أستجاب لمطالب الليبراليين الدستوريين من خلال النص على انتخابات حرة، والتصويت السري، ومنح النساء الحق في التصويت، الى جانب إنشاء المحكمة الانتخابية، ومن جانب آخر، لبّى بعض تطلعات الضباط الشباب الذين (رغم نفوذهم المحدود آنذاك) ظلّوا يتمتعون ببعض التأثير، ومن ذلك المنطلق، تبنّى الدستور توجهاً اقتصادياً للدولة، وأسس محاكم العمل، ونظام الضمان الاجتماعي، و وضع اللبنة الأولى لنظام الحد الأدنى للأجور.(١٧)

وعلى الصعيد التعليمي، تبنى دستور ١٩٣٤ جزءاً كبيراً من الرؤية السياسية والتربوية التي وردت في بيان " رواد التربية"، وخصص فصلاً كاملاً لمعالجة قضايا التعليم، وتضمنت أبرز النقاط فيه كما يلي:

١- نصت المادة الخامسة على أن من اختصاصات الاتحاد تحديد التوجهات والأسس العامة للتعليم الوطني.

٢- أكدت المادة ١٤٩ أن التعليم حق مكفول للجميع، مع تحمل الأسرة والسلطة العامة مسؤولية تحقيقه، وتُعرّف غاية التعليم بكونها العمل على تعزيز التضامن الإنساني.

٣- منحت المادة ١٥٠ الحكومة الاتحادية العديد من الصلاحيات ومنها:

أ) وضع الخطة الوطنية للتعليم بمراحلها المختلفة والإشراف على تنفيذها.

ب) تحديد معايير الاعتراف الرسمي بالمؤسسات التعليمية ومتابعتها ورقابتها.

ت) تنظيم الأنظمة التعليمية في المناطق الواقعة مباشرة تحت إدارة الاتحاد.

ث) الإشـراف علـى التعلـيم الثـانوي والجـامعي في العاصـمة (ريـو دي جـانيرو آنذاك).

ج) معالجة النقص في الأنظمة التعليمية على مستوى الولايات.

٤- يجب أن يكون التعليم الابتدائي شاملاً ومجانياً وإلزامياً ومتوفراً للبالغين أيضاً على أن تسير المراحل التالية نحو تحقيق مجانية التعليم بشكل تدريجي.

٥- يلـزم تـدريس المنـاهج باللغـة المحليـة في المؤسسـات التعليميـة الخاصـة مـع إمكانيـة تدريس اللغات الأجنبية كجزء أضافي.

٦- يكفل الدستور الاعتراف بالمؤسسات الخاصة ضمن شرط توفير الاستقرار الوظيفي لأعضـاء الهيئـة التدريسـية، طالمـا يـؤدون وظـائفهم بكفـاءة، بالإضـافة إلى ضـمان رواتب كريمة لهم.

٧- تقع مسؤولية تنظيم وصيانة الأنظمة التعليمية ضمن الحدود الإقليمية على عاتق الولايات والمقاطعة الفيدرالية.

٨- يتم أنشاء " المجلس الوطني للتعليم" والذي ينظم حسب القوانين المعمول بها ويُناط به وضع خطة التعليم الوطنية التي يتم تقديمها إلى السلطة التشريعية لاعتمادها.

٩- أصبح التعليم الديني، والذي كان محظوراً من قبل، اختياريا وفقاً لمعتقد الطالب الديني، ويُدرس كجزء من البرنامج الدراسي الرسمي في المدارس.

١٠- تُعالج المادة ١٥٦ قضية تمويل التعليم لأول مرة بالنصوص الدستورية، إذ نصت علـى تخصـيص الحكومـة الاتحاديـة والبلـديات مـالا يقـل عـن ١٠٪ مـن إيراداتهـا الضريبية للتعليم، في حين يتعين على الولايات والمقاطعة الفيدرالية تخصيص مالا يقل عن ٢٠٪ من إيراداتها الضريبية لصيانة وتطوير الأنظمة التعليمية.

١١- تُنشأ صناديق خاصة لتمويل التعليم وتقديم الدعم للطلاب المحتاجين، كما يتوجب على الحكومة الاتحادية تخصيص ما لا يقل عن ٢٠٪ من مواردها التعليمية لتلبية احتياجات سكان المناطق الريفية.

١٢- يتم تعيين العاملين في المجال التدريسي من خلال مسابقات عامة تعتمد على تقييم المؤهلات والاختبارات التحريرية وفق ما تنص عليه المادة ١٥٨. [١٨]

المطلب الثاني: الدستور الاتحادي لعام ١٩٣٧:

قام غيتوليو فارغاس في العاشر من تشرين الأول عام ١٩٣٧، بدعم من الجيش بإنشاء ما عُرف بالدولة الجديدة، وهو نظام ديكتاتوري واضح، وأستند في شرعيته الى الإجراءات المتخذة بحجة الخطر الشيوعي التي كانت غير واقعية، إذ إن الشيوعيين كانوا بالفعل قيد الاعتقال، وما بقي منهم غير معتقل كان يعيش في ظروف قمعية صارمة تمنع أي نشاط سياسي فعّال، وبعد تنفيذ الانقلاب، أغلق الكونجرس الوطني، وتولى فارغاس السلطة عبر إصدار مراسيم خاصة، شملت فرض رقابة مشددة على وسائل الإعلام، كما تم إنشاء قسم الصحافة والدعاية الذي بدأ بالتدخل في جميع المجالات الثقافية، اما الدستور الجديد فقد كتبه فرانسيسكو كامبوس مستوحياً بشكل كبير من الدستور الفاشي لـ بولندا، مما أدى الى تأسيس دولة ذات توجه نقابي واضح.[١٩]

على الرغم من الإبقاء على فصل خاص بالتعليم والثقافة، والمتمثل في المواد من ١٢٨ الى ١٣٤، إلا أن التزامات الدولة تجاه التعليم أصبحت محدودة بشكل ملحوظ، حيث نصت المادة ١٢٨ منذ البداية على أن واجب الدولة يتمثل في المساهمة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في تشجيع وتطوير التعليم والثقافة، وذلك من خلال دعم أو إنشاء مؤسسات تعليمية وعلمية وفنية. [٢٠].

غير أن الخطة الوطنية للتعليم قد اختفت تماماً من الالتزامات الدستورية، حيث باتت واجبات السلطة العامة مقتصرة على ضمان التعليم فقط لأولئك الذين يثبتون عدم قدرتهم على الالتحاق بمدارس خاصة، وفي هذا الإطار، أصبح التعليم المهني الموجة تحديداً للفئات

الأقل حظاً، إذ أن الالتزام الأساس للدولة في مجال التعليم، وفقاً لما ورد في المادة ١٢٩ والتي نصت بصراحة على أنه يتوجب على الأمة والولايات والبلديات أن توفر للأطفال والشباب الذين تعوزهم الموارد للالتحاق بمؤسسات تعليمية خاصة، فرصة الحصول على تعليم يتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم وميولهم المهنية، وذلك من خلال إنشاء مؤسسات عامة بمختلف المستويات.[٢١] ويبدو أن ما كان يُعد التزاماً واضحاً على عاتق الدولة في دستور ١٩٣٤، تقلّص في دستور عام ١٩٣٧، ليصبح مجرد عمل مكمِّل أو مساعد لا أكثر.

التشريعات الأساسية للتعليم:

شرع وزير التعليم غوستافو كابانيما بدءاً من عام ١٩٤٢، في إصدار سلسلة من القوانين الخاصة بوزارته، إذ تم إعلان أربع منها خلال فترة " الدولة الجديدة" وهي كالتالي:

أ) مرسوم القانون رقم ٤،٠٧٣ بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٢، والمعروف بتشريع قانون التعليم الصناعي.

ب) مرسوم القانون رقم ٤،٠٤٨ بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٢، الذي أسس الخدمة الوطنية للتعليم الصناعي.

ت) مرسوم القانون رقم ٤،٢٤٤ بتاريخ ٩ نيسان ١٩٤٢ والمعروف بتشريع قانون التعليم الثانوي.

ث) مرسوم القانون رقم ٦،١٤١ بتاريخ ٢٨ كانون الأول ١٩٤٣، والذي يُعرف بتشريع قانون التعليم التجاري. [٢٢]

بعد الانقلاب العسكري الذي أزاح فارغاس من السلطة عام ١٩٤٥، وأثناء مدة الحكومة المؤقتة التي ترأسها رئيس المحكمة العليا الفيدرالية، صدرت أربعة مراسيم قوانين إضافية وهي كالآتي:

أ) مرسوم قانون رقم ٨،٥٢٩ بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٤٦ وهو القانون الخاص بتشريع التعليم الابتدائي.

ب) مرسوم قانون رقم ٨,٥٣٠ بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٤٦ والخاص بالتعليم الطبيعي والتربوي.

ت) المرسومان القانونيان رقما ٨,٦٢١ و٨,٦٢٢ بتاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٤٦ اللذان أسسا الخدمة الوطنية للتعليم التجاري. (٢٣)

ث) مرسوم قانون رقم ٩,٦١٣ بتاريخ ٢٠ آب ١٩٤٦ والذي مثل تشريع قانون التعليم الزراعي.

من خلال تلك القوانين، يتضح أن حكم فارغاس عبر عن رؤية واضحة لتنظيم التعليم المهني والتقني، إذ دعا عند إنشاء التعليم الصناعي إلى أشراك القطاع الصناعي الوطني في تحمل مسؤولية هذه المهمة. (٢٤)

إصلاح التعليم الثانوي:

شهد قطاع التعليم الثانوي تغييرات طفيفة، إذ استمر بصفته مرحلة تحضيرية للانتقال إلى التعليم العالي، رغم المحاولات الرسمية لإخفاء هذا الواقع، ومع صدور تشريعات قانونية متعلقة بالتعليم الثانوي، أوضح وزير التعليم غوستافو كابانيما أن السمة الأساسية للتعليم الثانوي تكمن في دوره بتطوير ثقافة عامة قوية لدى الشباب المراهقين، وتعزيز وعيهم الوطني والإنساني، كما أكد على أن يكون التعليم مجسداً للروح الوطنية بمعناها الأعمق، عبر تمكين المراهقين من إدراك القضايا والاحتياجات الوطنية، وفهم رسالة الأمة وأهدافها العليا، كما شدد على أهمية أن يلعب التعليم دوراً في تنبيه الأجيال الى المخاطر التي تواجه الأمة أو تهددها، إضافة إلى تعزيز الإحساس بالمسؤولية نحو القيم الوطنية العليا واستقلال البلاد ونظامها السياسي. (٢٥)

كان التعليم الثانوي فيما سبق يتألف من مستويين: المرحلة الإعدادية التي تستغرق أربع سنوات، ثم مرحلة الكلية التي تمتد لثلاث سنوات، ولم تعد الكلية مقسّمة الى ثلاث مسارات كما سبق، بل اقتصرت على مسارين فقط: العلمي والكلاسيكي، ويعتقد العديد من الباحثين أن هذا التغيير ساهم في تقليل الطابع التحضيري الصارم للامتحانات الجامعية، وبالنظر إلى محتوى المناهج(٢٦)، يبدو أن المسارين العلمي والكلاسيكي يتقاربان بشكل كبير،

مع وجود اختلاف في محور التركيز، إذ يُمنح في المسار العلمي اهتمام أكبر بالعلوم الطبيعية، بينما يركز المسار الكلاسيكي على العلوم الإنسانية، أما على أرض الواقع، فإن الوضع بقي متشابهاً إلى حد كبير، حيث يستمر الطلاب في توجيه جهودهم نحو امتحانات القبول الجامعي، ويميل المؤرخ دارسو المسار الكلاسيكي غالباً إلى التخصص في مجالات القانون أو برامج كليات الفلسفة والعلوم والآداب، في حين يتجه خريجو المسار العلمي عادة نحو مجالات مثل الطب، طب الأسنان، الصيدلة، الهندسة، هذا وقد أبدى الطلاب ميلاً أكبر نحو المسار العلمي لما يُعتقد أنه يوفر تهيئة أفضل لمختلف أنواع امتحانات القبول.(٢٧)

ألقى أنيسيو تيكشيرا محاضرة عام ١٩٤٥ أما مشرفي التعليم الثانوي، تحدث عن طبيعة التعليم الثانوي في البرازيل موضحاً أنه:" **كان يُنظر إلى المدرسة الثانوية في الماضي كمرحلة تحضيرية تهدف إلى تجهيز الطلاب للتعليم العالي، إذ أشار إلى أن هذه المدرسة كانت تمتلك أهدافاً واضحة وجمهوراً معيناً، حيث كان جمهورها يقتصر على المقبلين على التعليم الجامعي، بينما ركزت أهدافها على توفير ما كان يُطلق عليه آنذاك الثقافة العامة، وأضاف أن هذه المدارس كحال نظيراتها في العالم، لم تسعى إلى تقديم تعليم علمي يساعد الطلاب في حياتهم اليومية أو في الأعمال والإنتاج، بل اقتصرت على التعليم الأدبي الذي كان النمط السائد في ذلك الوقت، وبناءً على مرسوم القانون، كان من الضروري لخريجي المرحلة الابتدائية اجتياز امتحان القبول للانتقال الى التعليم الإعدادي**".(٢٨)

يلاحظ ان المزايا التي تميزت بها اصطلاحات كابانيما مقارنة بإصلاحات فرانسيسكو كامبوس كانت في صالح العملية التعليمية، ومن أبرز تلك المزايا تقليص مدة التعليم الإعدادي إلى أربع سنوات، بالإضافة إلى التركيز بشكل أكبر على تدريس تاريخ وجغرافية البرازيل وأمريكا.(٢٩)

تنظيم التعليم المهني:

إن الهيكلة النهائية للدورات التقنية والمهنية المخصصة للشرائح الشعبية، تُعد انجازا بارزاً في إطار الإصلاح التعليمي الذي قاده الوزير غوستافو كابانيما، وقد جاء ذلك متماشياً مع الدستور الذي وضعه فارغاس عام ١٩٣٧، إذ وجُهت المدارس الإعدادية

والكليات إلى " النخب القائدة" بينما خُصص التعليم التقني والمهني لـ" الجماهير التي ينبغي قيادتها"، إذ كان كل شيء يبدو منظماً ومدروساً، لكن المشكلة الرئيسة كانت في عدم توافق هذا النظام مع احتياجات الشعب، إذ بقيت غالبية السكان محرومة من التعليم، أما أولئك الذين تمكنوا من تجاوز عقبة امتحانات القبول في المتوسطة فقد كانوا وبطبيعة الحال يفضلون التعليم الثانوي الذي يُعد الطريق الوحيد للوصول إلى التعليم الجامعي.(٣٠)

أتسم هذا الجانب من التشريع التعليمي خلال فترة كابانيما، بتمييز واضح ضد الطبقات الشعبية، مما أدى إلى ترسيخ الازدواجية التي عانى منها النظام التعليمي البرازيلي، وقد أشار أنيسيو تكسيرا إلى هذه الظاهرة بدقة عندما قال: **"من جهة هناك مدرسة مخصصة لأبنائنا، ومن جهة أخرى، مدرسة لأبناء آخرين"**(٣١)

على الصعيد التنظيمي، كان التعليم الفني بفروعه الثلاث يعتمد الهيكلية المطبقة في التعليم الثانوي، إذ كانت الإعدادية المهنية تمتد لمدة أربع سنوات، بينما كانت المرحلة المتوسطة المهنية تستغرق ثلاث سنوات، وكما كان الحال مع إصلاح التعليم الثانوي، تميزت عملية تنظيم فروع التعليم الفني بالصرامة الشديدة، علاوة على ذلك، ظلت بعض المظاهر الموروثة من الحقبة الاستعمارية قائمة وهي تلك التي أبقى عليها إصلاح فرانسيسكو كامبوس، وبناءً عليه، كان اجتياز امتحان القبول شرطاً ضرورياً للالتحاق بالتعليم الثانوي. (٣٢)

ويرى لورنسو فالهو أن هذا الشرط غير المقبول، في بلد يتطلب وجود يد عاملة مؤهلة لدعم الصناعة، يُعد دليلاً واضحاً على استمرار الذهنية الارستقراطية، وبهذه العقلية كانت تُفرض على التعليم المهني، والذي يجب أن يكون أكثر فروع التعليم اتساماً بالديمقراطية من خلال تطبيق نفس المبادئ التي تُستخدم في تعليم النخب. (٣٣)

التعليم الابتدائي:

على الرغم من أن تفاصيل إصلاح التعليم الابتدائي والدورة الطبيعية قد تم وضعها خلال فترة الدولة الجديدة، لم يبدأ تنفيذ الإصلاحات فعلياً إلا عام ١٩٤٦، بعد تنحي فارغاس وعودته الى مزرعته في ساو بورخا في ولاية ريو غراندي دو سول، وقد جاءت

المادة ١٣٠ من دستور ١٩٣٧، لتوضّح أن التعليم الابتدائي إلزامي ومجاني، لكنها أضافت شرطاً يعكس التوجه السياسي والاجتماعي للدولة حينها، إذ نصّت على أن مجانية التعليم لا تعفي من مبدأ التضامن بين المقتدرين وغير المقتدرين، بحيث يُطلب عند التسجيل من الذين لا يستطيعون إثبات قلة مواردهم دفع مساهمة شهرية رمزية لصندوق المدرسة.(٣٤)

أوضحت الدولة من خلال تلك المادة، بجلاء أنها لم تكن تنوي تخصيص الموارد العامة المجمعة من الضرائب لدعم تكافؤ الفرص التعليمية بين السكان، بل على العكس، أكدت توجّهاً يقوم على أن يتحمل الأغنياء بشكل مباشر مسؤولية تمويل تعليم الفقراء، وبهذا الشكل تم ترسيخ نموذج المدرسة العامة المدفوعة والتبرعات الإلزامية في النظام التعليمي عبر صندوق المدرسة. (٣٥)

يبدو أن التعليم الابتدائي طوال مئة عام لم يحظ باهتمام خاص من الحكومة الفيدرالية، إذ أبقى من مسؤولية الولايات الفيدرالية منذ المرسوم الإضافي لعام ١٨٣٤.

وفقاً لمرسوم القانون رقم ٨,٢٥٩ الصادر بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٤٦، تم تقسيم التعليم الابتدائي إلى فئتين: التعليم الابتدائي الأساسي والتعليم الابتدائي التكميلي، وشمل التعليم الابتدائي الأساسي مرحلتين: الأولى والتي تمتد لأربع سنوات والمرحلة التكميلية والتي تستمر لمدة عام واحد، وأستهدف هذا التعليم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سبع الى أثنتا عشرة عاماً. (٣٦)

أدى أنشاء التعليم الابتدائي التكميلي إلى دور حاسم في تقليل نسب الأمية خلال أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين، لكن هذا الإنجاز لم يكن الفائدة الوحيدة للإصلاح الذي شهده التعليم الابتدائي، فمع انتهاء حكم فارغاس وعودة مناخ الحرية وتحرير الفكر، أصبحت إصلاحات التعليم أكثر تلاؤماً مع الظروف البرازيلية واحتياجات المربين، إذ تم إعادة الاعتبار للعديد من الأفكار التربوية التي أوردها " بيان الرواد"، وبناءً على ذلك كان من المفترض توجيه التعليم الابتدائي وفق مجموعة من المبادئ مثل: تنمية منظمة ومتدرجة تراعي اهتمامات مرحلة الطفولة، واعتماد العملية التعليمية على الأنشطة المباشرة للطلاب، وربط المناهج بواقع البيئة المحيطة لضمان فهمها واستثمارها واكتشاف ميول واستعدادات

التلاميذ والعمل على تطويرها بما يحقق رفاههم الشخصي والاجتماعي، إضافة الى تعزيز روح الوحدة الوطنية والأخوة الإنسانية وتنمية قيم التعاون والتضامن الاجتماعي.[٣٧]

لتطبيق هذه المبادئ، نص القانون في المادتين ٣٩ و٤١ على إلزامية ومجانية التعليم الابتدائي، بينما أكدت المادتان ٢٤ و٢٥ على مبدأ اللامركزية في أدارة هذا المستوى التعليمي، وقد شكلت الإلزامية والمجانية واللامركزية أسساً جوهرية في فلسفة روّاد التربية الجديدة. [٣٨]

ألزمت المادة ٢٥ الولايات والأقاليم ألعاصمة الفيدرالية على تنظيم نظامها التعليمي من خلال مجموعة من الإجراءات والتي تشمل [٣٩]:

١- تخطيط الخدمات التعليمية سنوياً لضمان تلبية الشبكة المدرسية الابتدائية احتياجات كافة سكان البلاد لاسيما الاميين منهم، تجسيداً لمبدأ تعميم التعليم الأولي

٢- تنفيذ خطة لتشييد المدارس وتزويدها بكافة الاحتياجات الضرورية وبشكل تدريجي.

٣- إعداد المعلمين والعاملين الإداريين بما يتناسب مع أعداد المدارس وتوزيعها الجغرافي.

ولتحقيق هذه الأهداف، كان من الضروري تأمين الموارد المالية المناسبة، ومن هنا، نصّ القانون في المواد (٤٥-٤٦- ٤٧- ٤٨) على تحديد مقدار مساهمة الولايات والعاصمة الفيدرالية في صندوق الوطني للتعليم الابتدائي، كما وضعت قواعد لإعادة توزيع هذه الموارد بواسطة الحكومة الاتحادية.[٤٠]

أما فيما يتعلق بإعداد المعلمين ومسارهم المهني ورواتبهم وقواعد تعيينهم في مهنة التدريس، فقد تناولت المادتان ٢٥ (الفقرات "ج" و "د") و ٣٤- ٣٥- ٣٦ تلك المسائل بالتفصيل، ولعل أبرز المشكلات التي برزت في هذا المجال هي غياب أعداد كافية من المعلّمين المؤهّلين من خريجي الدورات العادية، وعلى الرغم من تزايد أعداد المدارس العادية، شهد التعليم الابتدائي ارتفاعاً في عديد المعلمين غير المؤهلين، وتشير بعض الدراسات الى أن نسبة المعلمات غير المؤهلات كانت ٤٠٪ عام ١٩٤٠، لترتفع الى ٤٧٪ عام

١٩٥٧، وفي ذلك العام كان من بين أجمالي ١٨٣,٠٥٦ معلماً بنحو ٨٥,٦٨٤ منهم غير مؤهلين[٤١].

على الرغم من النيات الحسنة التي حملها التشريع التعليمي، وخاصة ما يتعلق بالتعليم الابتدائي، إلا أن هذا التعليم ظل مستعصياً على التغيير، لان الفجوة بين الماضي والحاضر في المجال التعليمي تبدو شكلية أكثر منها حقيقية.

دورات إعداد المعلمين:

تم تأسيس أول دورة لإعداد معلمي المرحلة الابتدائية في البرازيل عام ١٨٣٥، وكانت في المدرسة الحكومية في مدينة نيتيروي بولاية ريو دي جانيرو، ومع مرور السنين، بدأت مدارس أخرى من هذا النوع بالانتشار، إذ وصل عددها إلى حوالي عشر مدارس بحلول عام ١٨٨٠، ومع إعلان الجمهورية، شهدت البلاد زيادة في عديد المدارس من هذا النوع حتى بلغت ٥٤٠ مدرسة بحلول ١٩٥٠. [٤٢]

كانت مسؤولية إنشاء وتنظيم مدارس إعداد المعلمين ملقاة على عاتق الحكومة، على غرار ما كان الحال بالنسبة للتعليم الابتدائي، إذ وضع القانون رقم ٨,٥٣٠ مجموعة من القواعد التي تلزم جميع هذه الدورات في مختلف أنحاء البلاد، وأصبح الهدف من التعليم العادي هو توفير الكوادر التعليمية اللازمة للمدارس الابتدائية، وتأهيل الإداريين والمشرفين الموجهين للعمل في هذه المدارس، وتطوير ونشر المعرفة والتقنيات المتعلقة برعاية الطفولة وتربيتها. [٤٣]

إلى جانب إنشاء مدارس إعداد المعلمين، تم تأسيس معاهد التربية التي نظمت دورة إعداد المعلمين مثل بقية الدورات المهنية على مرحلتين: الأولى، إعداد المشرفين التربويين، والثانية، إعداد معلمي المرحلة الابتدائية.

فيما يتعلق بالمناهج الدراسية، فقد ركزت المرحلة الأولى بشكل كبير على مواد التربية العامة، بينما اتسمت المرحلة الثانية بمزيد من التوازن بين مواد التربية العامة والمواد المرتبطة بالتكوين المهني، مثل منهجية التعليم الابتدائي، وعلم الاجتماع التربوي، وعلم النفس التربوي، والتاريخ وفلسفة التربية، فضلاً عن التدريب العملي وغيرها.[٤٤]

شهدت أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين، برامج إعداد المعلمين توسعاً ملحوظاً سواء كانت على شكل مدارس مستقلة أو كجزء من معاهد التربية، وخاصة في ولاية ساو باولو، ويُرجع جزء من أسباب هذا التوسع إلى هذه البرامج التي مُنحت منذ عام ١٩٥٤ مكانة معادلة لبقية الدورات الثانوية، ما أتاح لخريجيها إمكانية التقدم لامتحانات القبول الجامعي والالتحاق بأي تخصص جامعي يرغبون فيه، وكنتيجة لذلك، بدأت هذه البرامج تفقد تدريجياً طابعها المهني، وهو الأمر الذي امتد ليشمل معظم الدورات المهنية الأخرى.(٤٥)

المطلب الثالث: الدستور الاتحادي لعام ١٩٤٦

إن وثيقة الدستور لعام ١٩٤٦ استمدت روحها من المبادئ الليبرالية والديمقراطية، وتضمنت فصلاً خاصاً بالتعليم (المواد ١٦٦ الى ١٧٥) إلى جانب مواد أخرى تعالج قضايا تتعلق بالتعليم بشكل مباشر، إذ أشارت المادة ١٤١، الفقرة الخامسة الى ضمان حرية الفكر دون أي رقابة مسبقة، مع عدم اشتراط الحصول على إذن من السلطة العامة لطباعة الكتب أو المجلات، كما أكدت الفقرة السابعة من المادة نفسها على صون حرية الضمير والمعتقد، بينما أوضحت الفقرة الثامنة أنه لا يجوز حرمان أي فرد من حقوقه بسبب آرائه الدينية الفلسفية أو السياسية، وفي السياق ذاته، تناولت المادة ١٦٨ حرية التدريس في الجامعات، فيما نصت المادة ١٧٣ على أن العلوم والآداب والفنون حرة.(٤٦)

وبموجب المادة الخامسة البند ١٥، أعيد الحكم المنصوص عليه في دستور عام ١٩٣٤ إلى النص الدستوري، بعدما أُلغي في دستور الدولة الجديدة، إذ ينص هذا الحكم على أن الاتحاد يختص حصرياً بوضع التشريعات المتعلقة بالتوجهات والأسس العامة للتعليم الوطني، كما توضح المادة ١٦٨ أن التشريع التعليمي يجب أن يستند إلى المبادئ التربوية التالية(٤٧):

١- التعليم الابتدائي إلزامي، ويجب أن يتم تقديمه باللغة الوطنية فقط.

٢- التعليم الابتدائي الحكومي مجاني لكل المواطنين، بينما التعليم الذي يتجاوز المرحلة الابتدائية يكون مجانياً فقط لمن يثبت عدم قدرته المالية أو ضعف موارده.

٣- على المؤسسات الصناعية والتجارية والزراعية التي تضم أكثر من مئة عامل أن تُوفر تعليماً ابتدائياً مجانياً للعمال وأبنائهم.

٤- يُطلب من المؤسسات الصناعية والتجارية التعاون فيما بينها لتقديم برامج التدريب والتعليم المهني للعمال القاصرين، وفق القوانين المحددة، مع ضمان احترام حقوق المعلّمين.

خلال مدة نفاذ الدستور خلال الأعوام (١٩٤٦-١٩٦٧)، شهدت البرازيل تغيّرات اجتماعية واقتصادية عميقة تمثلت في طفرة مستمرة نحو التنمية الصناعية، والتي جاءت لتعزيز المبادرات التي أُطلقت في حقبة حكم غيتوليو فارغاس خلال الأعوام (١٩٣٠-١٩٤٥).[٤٨]

ومع تلك التحولات، ظهرت احتياجات جديدة في القطاع التعليمي الذي لم يتمكن من الاستجابة لتلك المطالب بالشكل المطلوب، وتؤكد الدراسات التي أجريت حول الإصلاحات التعليمية في تلك المدة، أن النظام التعليمي عجز عن مواكبة التغيرات المتسارعة.[٤٩]

وعلى الرغم من التغير الملحوظ في طبيعة الطلاب الذين أصبحوا يلتحقون بالمدارس الحكومية، لا سيما في المراحل الدراسية الثانوية، إلا أن السياسات التعليمية بقيت محافظة ونخبوية، إذ وضعت عراقيل متعددة تقدم الطلاب في النظام التعليمي، تلك العقبات بدأت تشهد تغييرات فعلية مع حلول ثمانينيات القرن العشرين.[٥٠]

الإحصائيات تدعم هذا السياق بشكل جلي، ففي عام ١٩٥٩، كان عديد الطلاب المسجلين في التعليم المتوسط بالقطاع الخاص حوالي ٧٠٠ ألف طالب، مقارنة بما يزيد عن ٣٧٠ ألف طالب في المدارس الحكومية، وعلى مدار عقد من الزمن، تغيّر هذا الواقع بشكل جذري، إذ تجاوز عديد الطلاب في المرحلة المتوسطة في المؤسسات العامة مليوني طالب، في مقابل مليون ونصف المليون في القطاع الخاص.

يمكن القول في المجمل، إن التشريعات خلال تلك المرحلة، ورغم تحقيقها بعض التقدم، لم تكن قادرة على تحويل المبادئ الليبرالية والديمقراطية التي نص عليها دستورا عامي ١٩٣٤ و ١٩٤٦ إلى سياسات وإجراءات عملية ملموسة.

الهوامش:

[١] وُلد غيتوليو فارغاس في مدينة ساو بورخا (ولاية ريو غراندي دو سول) عام ١٨٨٢. وفي عام ١٩٠٧، أنهى دراسة الحقوق في كلية بورتو أليغري. ومنذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٩٣٠، انتُخب عن "الحزب الجمهوري لولاية ريو غراندي" نائباً في المجلس التشريعي للولاية، ثم نائباً في المجلس الفيدرالي، حيث شغل منصب زعيم الكتلة النيابية لنواب الولاية بين عامي ١٩٢٣ و١٩٢٦. ومن ١٩٢٦ إلى ١٩٢٧، تولّى وزارة المالية في عهد الرئيس واشنطن لويز، ثم أصبح رئيساً لولاية ريو غراندي دو سول خلال الفترة من ١٩٢٧ إلى ١٩٣٠. تولّى قيادة الحركة الثورية لعام ١٩٣٠ التي أطاحت بالرئيس واشنطن لويز. ونتيجة لذلك، تولّى فارغاس في تشرين الثاني من العام نفسه رئاسة رئاسة "الحكومة المؤقتة" (١٩٣٠–١٩٣٤). وفي تشرين الثاني ١٩٣٣، انتقلت رئاسة الجمهورية إلى ريو دي جانيرو، ليشغل فارغاس المنصب للفترة ١٩٣٤–١٩٣٨. وفي عام ١٩٣٧، وبحجّة وجود مخطط شيوعي يُعرف بـــ"خطة كوهن"، أغلق الكونغرس الوطني بدعم من الجيش، وأقام نظام "الدولة الجديدة". للمزيد ينظر في : التطورات السياسية والاقتصادية في البرازيل (١٩٤٦– ١٩٦٤)، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، ٢٠٢٠

[٢] سياسة القهوة بالحليب: هي تعبير يُستخدم في التاريخ السياسي البرازيلي لوصف نظام غير رسمي لتقاسم السلطة بين نخب ولايتي ساو باولو وميناس جيرايس خلال فترة الجمهورية القديمة في البرازيل (١٨٨٩– ١٩٣٠)، اما لماذا سميت بهذا الاسم، إذ كانت ساو باولو أكبر منتج للقهوة في البرازيل وكانت ميناس جيرايس تعتمد اقتصاديًا على الماشية ومنتجات الألبان، لذلك أصبح التحالف بين الولايتين يُشبَّه بمزج القهوة بالحليب.

[3] CAMPOS Francisco, Exposição de motivos.. Ministério da Educação e da Saúde Pública. Rio de Janeiro, 1931, p.p. 3-5.

[4] CUNHA, Célio da. Educação e autoritarismo no Estado Novo. São Paulo: Cortez/Autores Associados. 1981.

[5] FERNANDES, Florestan. Educação e sociedade no Brasil. São Paulo: Dominus Editora, 1966.GHIRALDELLI JR., Paulo. Filosofia e história da educação brasileira. Barueri (SP): Editora Manole, 2003, p. 132.

[6] Ibid, p. 133.

[7] NUNES, Maria Thétis. Ensino secundário e sociedade brasileira. São Cristóvão (SE): Editora da Univer- sidade Federal de Sergipe, 1999, p. 59.

[8] Ibid, p. 60.

[9] FERNANDES Florestan, Op. Cit, p. 137.

[10] ROMANELLI, Otaíza de Oliveira. História da educação no Brasil. 23. ed. Petrópolis (RJ): Editora Vozes, 1999, p. p. 69-71.

[11] Ibid, p. 72.

[١٢] هي حركة سياسية قومية سلطوية يمينية متطرفة نشأت في البرازيل في ثلاثينيات القرن العشرين، وتحديدًا عام ١٩٣٢، أسسها بلينيو سالغادو وتُعد الحركة البرازيلية الأقرب فكريًا إلى الفاشية الأوروبية، لكنها طوّرت نموذجًا برازيليًا خاصًا يقوم على القومية والحفاظ على وحدة الروح الوطنية.

[13] RIBEIRO, Maria Luisa Santos. História da educação brasileira: a organização escolar. 13. ed. rev. e ampl. Campinas (SP): Editora Autores Associados, 1993, p.p. 84- 86.

[14] Ibid, p. 87.

[15] Ibid, p. 88.

[16] ROMANELLI, Op. Cit, p. 144.

[17] TEIXEIRA, Anísio. Educação no Brasil. 3. ed. Rio de Janeiro: Editora da UFRJ, 1999, p.p. 132- 134.

[18] Azevedo, Fernando. A Cultura Brasileira. Editora Nacional ،São Paulo ، 1943, p.p.112- 119.

[19] Brasil. Constituição da República dos Estados Unidos do Brasil. Imprensa Nacional, Rio de Janeiro, 1934. p.p.27–45.

[20] Brasil. Constituição dos Estados Unidos do Brasil (Polaca). Imprensa Nacional, Rio de Janeiro, 1937. p.p.41–62

[21] Barreto, Elba Siqueira. "O Currículo e as Reformas da Era Vargas." Revista Brasileira de Educação, nº 18, 2002. p.p.60–61.

[22] Romanelli, Otaíza de O. História da Educação no Brasil (1930–1973). Vozes, Petrópolis, 1978. p. 66.

[23] Saviani, Dermeval. Escola e Democracia. Autores Associados, Campinas, 1983, p. 45

[24] Brasil. Leis Orgânicas do Ensino. Imprensa Nacional, Rio de Janeiro, 1942–1946, p. 38.

[25] Azevedo, Fernando. A Reconstrução Educacional no Brasil. Companhia Editora Nacional, São Paulo, 1938. p.57.

[26] Cury, Carlos Roberto Jamil. Educação e Autoritarismo no Brasil. Loyola, São Paulo, 1988. p.19.

[27] Xavier, Maria do Carmo. "A Construção do Sistema Educacional na Era Vargas." Educação em Questão, vol.19, nº3, 1993. p.101.

[28] Fávero, Osmar. A Educação nas Constituições Brasileiras. Editora da UFJF, Juiz de Fora, 1996. p.87.

[28] Vidal, Diana. "O Manifesto dos Pioneiros da Educação Nova e a Construção da Escola Pública Moderna," Educação e Pesquisa, vol.30, nº1, 2004. p.91.

[29] Schwartzman, Simon. "Educação, Estado e Autoritarismo no Brasil da Era Vargas." Revista de Ciência Política, nº 12, 1989. p.p.55–79

[30] Haddad, Sérgio. Estado e Educação na Era Vargas. Cortez, São Paulo, 1990. P.98.

[31] Lourenço Filho, Manuel B. Introdução ao Estudo da Escola Nova. Melhoramentos, Rio de Janeiro, 1934. p.32.

[32] Teixeira, Anísio. A Educação no Brasil. Editora da UFRJ, Rio de Janeiro, 1936. p. 57.

[33] Ibid, p. 62.

[34] Lourenço Filho, Manuel B. Introdução ao Estudo da Escola Nova. Melhoramentos, Rio de Janeiro, 1934. p.47.

[35] Carvalho, Marta Maria Chagas de. "A Escola Nova e o Processo de Modernização Educacional no Brasil (1930–1945)." Revista Brasileira de História da Educação, nº 5, 2003. p. 78.

[36] Ferreira, Jorge. "A Centralização Educacional durante o Estado Novo." Estudos Históricos, nº 8, 1995. p.133.

[37] Horta, José Silvério Baía. "A Política Educacional no Estado Novo." Revista Brasileira de Educação, nº 14, 2000. p.23.

[38] Nagle, Jorge. "Estado e Educação na Primeira República e na Era Vargas." Revista Brasileira de Estudos Pedagógicos, vol.62, nº141, 1981. p.178.

[39] Nunes, Clarice. "O Ensino Secundário na Era Vargas: Reformas e Tensões." Cadernos de Pesquisa, nº 102, 1997. p.89.

[40] Saviani, Dermeval. "Política Educacional no Período Vargas." Educação & Sociedade, vol.21, nº72, 2000. p.32.

[41] Schwartzman, Simon. "Educação, Estado e Autoritarismo no Brasil da Era

Vargas." Revista de Ciência Política, nº 12, 1989. p.67.

(42) Xavier, Maria do Carmo. "A Construção do Sistema Educacional na Era Vargas." Educação em Questão, vol.19, nº3, 1993. p.101.

(43) Campos, Francisco. Exposição de Motivos da Reforma do Ensino. Ministério da Educação e Saúde Pública, Rio de Janeiro, 1931. p.p.3–12.

(44) Teixeira, Anísio. Educação e o Mundo Moderno. Editora Nacional, São Paulo, 1935. p.110.

(45) Fávero, Osmar., Op. Cit, p. 121.

(46) Romanelli, Op. Cit, p. 53.

(47) Brasil. Constituição dos Estados Unidos do Brasil de 1946.

(48) Brasil. Constituição da República dos Estados Unidos do Brasi, Op.Cit, p.34.

(49) Barreto, Elba Siqueira, Op. Cit, p. 83.

(50) Nunes, Clarice., Op. Cit, p. 102.

(51) Vidal, Diana., Op. Cit, p. 106.

المصادر :

أولاً: الوثائق المنشورة:

1- Brasil. Constituição da República dos Estados Unidos do Brasil. Imprensa Nacional, Rio de Janeiro, 1934.

2- Brasil. Constituição dos Estados Unidos do Brasil (Polaca). Imprensa Nacional, Rio de Janeiro, 1937.

3- Brasil. Leis Orgânicas do Ensino. Imprensa Nacional, Rio de Janeiro, 1942–1946.

4- Campos, Francisco. Exposição de Motivos da Reforma do Ensino. Ministério da Educação e Saúde Pública, Rio de Janeiro, 1931.

5- Teixeira, Anísio (org.). Manifesto dos Pioneiros da Educação Nova. Ministério da Educação, Rio de Janeiro, 1932.

ثانياً: الكتب

1- Azevedo, Fernando. *A Cultura Brasileira*. Editora Nacional, São Paulo, 1943.

2- Azevedo, Fernando. A Reconstrução Educacional no Brasil. Companhia Editora Nacional, São Paulo, 1938.

3- Cury, Carlos Roberto Jamil. Educação e Autoritarismo no Brasil. Loyola, São Paulo, 1988.

4- Fávero, Osmar. A Educação nas Constituições Brasileiras. Editora da UFJF, Juiz de Fora, 1996.

5- Haddad, Sérgio. Estado e Educação na Era Vargas. Cortez, São Paulo, 1990. p.55–98

6- Lourenço Filho, Manuel B. Introdução ao Estudo da Escola Nova. Melhoramentos, Rio de Janeiro, 1934.

7- Romanelli, Otaíza de O. História da Educação no Brasil (1930–1973). Vozes, Petrópolis, 1978.

8- Saviani, Dermeval. Escola e Democracia. Autores Associados, Campinas, 1983.

9- Teixeira, Anísio. A Educação no Brasil. Editora da UFRJ, Rio de Janeiro, 1936.

10- Teixeira, Anísio. Educação e o Mundo Moderno. Editora Nacional, São Paulo, 1935.

ثالثاً: البحوث العلمية المحكمة

1-Barreto, Elba Siqueira. "O Currículo e as Reformas da Era Vargas." Revista Brasileira de Educação, nº 18, 2002

2- Carvalho, Marta Maria Chagas de. "A Escola Nova e o Processo de Modernização Educacional no Brasil (1930–1945)." Revista Brasileira de História da Educação, nº 5, 2003.

3- Ferreira, Jorge. "A Centralização Educacional durante o Estado Novo." Estudos Históricos, nº 8, 1995.

4- Horta, José Silvério Baía. "A Política Educacional no Estado Novo." Revista Brasileira de Educação, nº 14, 2000.

5- Nagle, Jorge. "Estado e Educação na Primeira República e na Era Vargas." Revista Brasileira de Estudos Pedagógicos, vol.62, nº141, 1981.

6- Nunes, Clarice. "O Ensino Secundário na Era Vargas: Reformas e Tensões." Cadernos de Pesquisa, nº 102, 1997.

7- Saviani, Dermeval. "Política Educacional no Período Vargas." Educação & Sociedade, vol.21, nº72, 2000.

8- Schwartzman, Simon. "Educação, Estado e Autoritarismo no Brasil da Era Vargas." Revista de Ciência Política, nº 12, 1989.

9- Vidal, Diana. "O Manifesto dos Pioneiros da Educação Nova e a Construção da Escola Pública Moderna." Educação e Pesquisa, vol.30, nº1, 2004.

10- Xavier, Maria do Carmo. "A Construção do Sistema Educacional na Era Vargas." Educação em Questão, vol.19, nº3, 1993.